الفصل الرابع

المرأة في المشروع الصهيوني

محمد حسني

الخلفية الدينية التقليدية:

قليل من النساء اللائي تُذكرن، بالاسم والصفة، في «العهد القديم»، وهن الأمهات، سارة، ورفقة، ورحيل، وليئة، وبنات لوط، ويوكابد أم موسى، وأخته مريم، وروت، وإستير التي يحمل السفر اسميها. وهن، في النهاية، تعتبرن أقلية، من حيث العدد والدور، بجانب الرجال، فيبدو أنه، في تلك المرحلة التاريخية، لم يكن هناك مانع من قيام المرأة بدور محدود في الحياة الاجتماعية والدينية. في الوقت نفسه، يسرد العهد القديم قصص نساء، وينسب أسماءهن لأحد الرجال، الأب أو الابن، أو الزوج، مثل زوجة نوح، أم شمشون. ويجب أن نتذكر أن قصة الخلق، التي وردت في سِفر التكوين، تقول إن حواء هي التي تسببت في نزول آدم من الجنة[1].

عن التشريعات الخاصة بالنساء، فقد كان من حق الأب أن يبيع ابنته كأَمَة، أو يزوجها رغماً عنها[2]،أو أن يحصل على تعويض ممن أذاها أو اغتصبها، لكن يحظر عليه إكراهها على البغاء[3]. والإرث يذهب للأبناء الذكور فحسب، وفي حالة واحدة، تم توريث البنات، لعدم وجود أبناء ذكور، ولكن شريطة أن يتزوجن من

(١)تكوين :الإصحاح الثاني.

(٢)تثنية ٢٢: ١٦.

(٣)لاويين ١٩: ٢٩.

أبناء القبيلة، نفسها، كيلا يذهب الإرث لقبيلة أخرى[١]. وللأب أو الزوج أن يمنع ابنته أو زوجته من أن تُوْفي نذرها[٢]. وإذا اتهم رجل عروسه بأنها لم تكن عذراء، وثبت ذلك، فتُرجم، أما إن لم يثبت، فيُعاقب هو بالغرامة فحسب[٣]، وإن كانت ابنة كاهن، فتُقتل حرقًا[٤]. لا يضع العهد القديم تشريعًا يمنع تعدد الزوجات، ولا يحددهن، وفي بعض الحالات، قام الزوج باستئذان الزوجة الأولى، كما أبدى العهد القديم تحفظًا من كثرة زوجات الملك سليمان، الأجنبيات، اللائي تسببن في ميل قلبه للأوثان. كما لم يحرم «العهد القديم» حيازة الجواري، والجارية تحظى بدرجة اعتراف، ولكن أقل من الزوجة. وللرجل حق التطليق، وإن اختلفت التشريعات فيما بعد، حيث اشترط البعض حضور الزوجة وموافقتها.

ثمة خلاف في «التلمود» في أن حواء خُلقت من ضلع آدم، أو أنها خُلقا سويا، ويُبنى على ذلك اعتبارها مخلوق تابع، أو ندًا للرجل. والجانب التشريعي من التلمود، «الهلاخاه»، يعطي المرأة واجبات، وحقوقًا، أقل من الرجل. وشهادة المرأة غير مقبولة، وبالتالي فإن توليها القضاء ، أوأي وظيفة سيادية غير جائز. والمرأة لا تقرأ التوراة علناً، ولا تدرسها، ولا تشارك في الحرب، ولا تضع التفلّين[٥]. وليس للمرأة ذمة مالية مستقلة عن زوجها، حتى ما اكتسبته من عملها، وهو الذي يدير أموالها، لكن ما امتلكته قبل الزواج، لا يحق له الاستيلاء عليه، والزوجة والبنات لا يرثن. وفي صلاة «شحريت»، التي تُرتّل عند الفجر، يقول الرجل «تبارك الذي لم

(١)عدد٢٧: ٨.

(٢)عدد٣٠: ٤-١٧.

(٣)تثنية٢٢: ١٣-٢١.

(٤)لاوين ٢١: ٩.

(٥)عصابة من الجلد، تربط على الذراع أو الجبهة، وهي عبارة عن صندوق جلدي صغير، بداخله أربع جمل من التوراة، مكتوبة على الرق.

يخلقني امرأة»، بينما تقول المرأة «تبارك الذي خلقني كما أراد»!

يتعامل القراؤون، بشكل أكثر إيجابية مع المرأة، ويساوونها في الحقوق والواجبات، في أغلب الوصايا. وقد استحدث القراؤون، حق المحكمة الدينية في تطليق من هجرها زوجها. ووضع موسى بن ميمون، أهم شخصية دينية يهودية في العصور الوسطى، النساء، في كثير من التشريعات، في مرتبة العبيد والقُصّر، بل حتى السفهاء، وقال إنه لا رجاء من تعليمهن التوراة، ولو فعلت كان ثوابها أقل من الرجل، أردف إن خروجها من بيتها مكروها، وعليها أن تخدم زوجها، ولو رغمًا عنها.

لقد عاش بن ميمون في الأندلس، ثم مصر، وقد تأثر بالمجتمع الإسلامي، أما حاخامات «أشكناز»، وهو الاسم الذي يطلق على أجزاء من غرب أوروبا، فقد حرَّموا تعدد الزوجات، والطلاق دون إذن الزوجة، وهو التشريع الذي أدى لوجود حالات، من الرجال والنساء، طلاقهم مرفوض، ولكن هناك بعض الشواهد، على أن المرأة، ، كانت تمارس، بالفعل، أدوارًا اجتماعية، ودينية، وأن الإصلاحات في تشريعات المرأة، جاءت استجابة لوضعٍ فعلي.

في العصر الحديث، لا تزال اليهودية الأرثوذكسية تتمسك، بوضع المرأة في مرتبة أدنى من الرجل، وفي نهايات القرن العشرين، ظهر في المعسكر الديني- القومي، محاولات لبعض الإصلاحات الدينية بشأن المرأة. كانت المدارس الدينية، «الحيدر»، و«اليشيفاه»، مخصصة للذكور تحديدًا، وقد لاقت المدارس الدينية للبنات معارضة من الأوساط الدينية المتشددة، لكنها أصبحت بعد ذلك أمرًا واقعًا مقبولًا. ومع ذلك فإن المناهج الدينية في المدارس الدينية-الحكومية في إسرائيل، تختلف بين الذكور والإناث.

لا تقبل المحاكم الدينية شهادة المرأة، إلا في حدود، حيث يكون حكمها حكم

شهادة الأطفال. وعليه فإن تولي المرأة للقضاء الديني مرفوض، وإن ظهرت بعض الفتاوى التي تبيح ذلك. كما لا تزال شريعة «البِيُّوم»، وهي زواج الرجل من أرملة أخيه، التي لم ينجب منها، قائمة، حتى وإن لم تقبل المرأة. وفي مجتمع «الحريديم» في إسرائيل، حيث يتفرغ الرجل للدراسة، فإن المرأة عليها أن تعمل في المنزل، وبالخارج لتعيل الأسرة.

وضعت اليهودية الإصلاحية، بدءاً من القرن التاسع عشر، بعض الإصلاحات من أجل مساواة المرأة بالرجل في الأمور الدينية، وإعطائها بعض الحريات في الخروج، والاختلاط. ومنذ سبعينيات القرن العشرين، تولت المرأة اليهودية الإصلاحية منصب حاخام، وبعضهن قمن بمراسم الزواج. في إسرائيل، ومنذ منتصف سبعينيات القرن الماضي، ظهر ما يُطلق عليه «النسوية الدينية»، على اعتبار أن وضع المرأة في التشريعات اليهودية، أصبح لا يلائم العصر الحديث، ويجب تعديل التشريعات، كي تتلاءم معه.

المرأة في واقع المشروع الصهيوني

في ١٨٩٧ أقر المؤتمر الصهيوني حق المرأة في الترشيح، والانتخاب، وطرحت المشكلة، للمرة الأولى، في مؤتمر بمستوطنة «زخرون يعقوف»، في ١٩٠٣، حيث هدد المتدينون بالانشقاق، ومع امتناع آخرين من مؤيدي الحق المبدأي للمرأة في الترشيح، تم التصويت ضد منح المرأة حق الانتخاب. وفي المجلس التأسيسي ١٩١٨، تقرر حق التصويت دون تمييز نوعي، ولكن معارضة المتدينين أدت إلى تأجيل تطبيق القرار، حتى ١٩٢٥. لكن المساواة في الحقوق السياسية، كانت حكرًا على النخبة السياسية، مع حظر الخروج على الإجماع الصهيوني، إنهن تتحدثن إلى الجمهور من هذا المنطلق، من أعلى، وبتؤدة، وثقل، كأنهن مدرسات يتحدثن إلى تلاميذ. هذا التمثيل الرمزي، هو بمثابة صمام أمان، وواجهة لادعاء المساواة، ولا

تزال حقوق كثيرة مستلبة من المرأة العادية، فالتأمين على المرأة غير العاملة مقيد بشدة، ومحدد بنسبة ضئيلة للغاية، كما تحرم كثير من النساء من إعانات البطالة، وعدم الاعتراف بربة المنزل، أمام الضرائب، يحرمها من المستردات الضريبية[1].

في العشرينيات من القرن العشرين، أُثير سؤال عن حق نساء المستوطنات في التصويت، وهو الحق الذي لم يكن شائعًا في معظم دول العالم، وقد وجد ذلك معارضة شديدة من بعض الحاخامات، وعلى رأسهم، ربي «كوك»[2]، بينما أيد البعض الآخر، وكل منهم أعطى حججه، وأسانيده. والمعسكر الصهيوني - الديني يبيح عضوية المرأة في الكنيست، وفي مجالس البلديات، لكنه يحرِّم توليها المناصب الدينية. وقد استقال الوزير يتسحاق مئير لفين (حزب أجودات يسرائيل)، في ١٩٥٢، احتجاجًا على قانون الخدمة القومية للفتيات، كما أنه عبر عن امتعاضه بعد تولي «جولدا مئير» لرئاسة الحكومة. ومعظم الطوائف الدينية اليهودية، تمنع تجنيد المرأة لأسباب عديدة، ولكن البعض يسمح بذلك.

يأتي التمثيل الرمزي للنساء، لخدمة الصورة الأسطورية للكيان، المحافظ على الليبرالية والمساواة، وهو يواجه عنصرين متناقضين في السياسة الإسرائيلية؛ أولهما الاعتراف بالنساء كجزء من المجتمع، له حقوق، وثانيهما الدور التقليدي للمرأة، كزوجة، وربة منزل. والنساء اللاتي تنخرطن في الأحزاب السياسية، إذا أردن طرح قضايا المرأة، وجدن أنفسهن مجنبات، ومهمشات لتناولهن تلك القضايا، التي لا تدخل ضمن القضايا الأساسية في إسرائيل، وهي قضايا الأمن والعسكرة. وفقاً لبيانات عام ٢٠٠٢ فإن تصنيف إسرائيل بين الدول، بشأن التمثيل النيابي للمرأة

(١)آريئلا داور: النساء، القوة والسياسة، دورية «ناجا» عدد ١٥ خريف-ربيع١٩٨٨
http://lib.cet.ac.il/pages/item.asp?item=3113&kwd=1563

(٢)أفراهام يتسحاق كوك(١٨٦٥-١٩٣٥)الحاخام الأشكنازي الأول، للاستيطان الصهيوني، من آباء الصهيونية الدينية.

هو ٥٤، من ١١٩ دولة شملها التقرير، حيث بلغت نسبة النساء في المجالس النيابية ١٣,٥٪، ونسبة تمثيل المرأة في الحكومة ١١٪.[١]

منذ إعلان الدولة، لم تصل إلى منصب وزير، سوى تسع نساء، والمفارقة، أن جولدا مئير، التي تولت رئاسة الحكومة، لم تحتوِ حكومتها على أية وزيرة، رغم ضخامة عدد أعضاء حكومتها، نسبيًا، (٢٤ وزيراً)، وغالبًا ما تتولى المرأة وزارات التعليم، والبيئة، والثقافة، والرياضة، والاستيعاب[٢].

تتراوح أعداد النساء في الكنيست بين ٨: ١١ عضواً، بنسبة ٦: ٩٪، مقابل - على سبيل المثال - ٤٥٪ في البرلمان السويدي، و٣٨٪ في كل من البرلمان الدانمركي والفنلندي. ونسبة النساء في الكنيست تنتمي إلى الكتل «اليسارية»، وتقل في الكتل القومية، وتنعدم في الدينية. في رئاسة المحليات، في٢٠٠٣، تم اختيار امرأتين فقط، وبلغت نسبتهن في مجالس المحليات ١٠٪، وتقل في البلديات العربية إلى ٠,٥٪، وتم اختيارهن في ٤٪، فقط، من البلديات العربية، بينما خلت ٥٥٪ من البلديات اليهودية، من النساء، تماماً، والنتائج بهذه الصورة، لم تتغيّر، تقريباً، عن نتائج ١٩٩٨[٣].

المرأة في الجيش:

شاركت النساء المستوطِنات في المنظمات الصهيونية المسلحة، في الأعمال المعاونة، ثم في القتال المسلح، وشاركت ٤٠٠٠ امرأة يهودية، في خدمة الجيش البريطاني في الحرب العالمية الثانية. وخلال حرب ١٩٤٨، شاركت النساء في معظم القطاعات.

(١)النساء في إسرائيل، مركز أبحاث ومعلومات الكنيست«زركور»، أبريل/ نيسان٢٠٠٤:
http://www.iwn.org.il/inner.asp?newsid=15

(٢)المرجع نفسه.

(٣)المرجع نفسه.

ولكن فور إعلان الدولة، وتأسيس «جيش الدفاع الإسرائيلي»، تم تشكيل سلاح النساء، تقوده نساء، خدمن في الجيش البريطاني، وتم تحديد المهام الموكلة إلى هذا السلاح، في الخدمات المعاونة، والشئون الإدارية، وحماية المستوطنات، دون الأعمال القتالية. ومنذ الثمانينيات، انفتح المجال أمام النساء لمهام تدريب الجنود في الأسلحة المختلفة. ومنذ مطلع الألفية الثالثة، حدث أخذٌ ورد، من جانب النساء المطالبات بفتح الباب للمجندات، للمهام القتالية، وهناك، حاليًا، أكثر من ١٥٠٠ مجندة في مواقع قتالية[١]. وسن التجنيد النظامي للمرأة حتى ٢٦ سنة، مقابل ٢٩ للرجل، وفي الاحتياط حتى ٣٤ سنة، مقابل ٥٤ للرجل. أما الفتيات المتدينات، فإنهن معفيات من الخدمة في الجيش، إن أثبتن أمام القاضي الديني أنهن، حقًا، متدينات، ومع ذلك، هناك اتجاه لتشجيع المتدينات على التجنيد، في أطر معينة. كذلك فتح الطريق أمام بعض النساء، للترقي إلى مناصب، كانت تعد من قبل حكرًا على الرجال. ولكن الملاحظ أن المناصب التي تولتها تلك النساء كانت بعيدة عن صنع القرار[٢].

في الحقيقة، هناك نوع آخر من التمييز، وهو تخصيص وظائف معينة للنساء، وبالطبع فإن ذلك لا يعد تمييزًا إصلاحيًا، ولكنه تمييز لقصْر النساء في المهام، الأقل مهنية، والأقل أهمية، والتي لا تعطي لهن فرصة للترقي، داخل الجيش، وكذلك لبدء حياة عملية بعد الجيش[٣]. وقد ازدادت نسبة من تحصلن على إعفاء من الجيش، للزواج، والحمل، ورعاية الأبناء، أو لأسباب دينية، أو لعدم اللياقة الطبية، من

(١) عاموس هرئيل: من يحتاج لمقاتلات، هآرتس: ٢٧/ ٤/ ٢٠٠٧.

(٢) طال ليف-رام: ضابطة من كلا ثلاثة ضابطات في الجيش الإسرائيلي ترقى لدرجة عقيد، جالي تسهل، ٣/ ٨/ ٢٠٠٩.

(٣) الكلمات شيء والواقع شيء آخر، التميز في التوزيع، ومناصب للنساء فحسب، من موقع: http://www.hakshev.co.il/item.asp?type=2&NewsID=78 بتاريخ: ٥/ ٢/ ٢٠٠٥.

٣٦٪ عام ١٩٩٦، إلى ٣٨٪ عام ٢٠٠١، وبالنسبة لمن يحصلن على الإعفاء لأسباب دينية، بوجه خاص، ازدادت من ٢٣٪ إلى ٢٧٪ في السنوات نفسها. وتقل نسبة النساء كلما ارتفعت الرتبة العسكرية، فنسبة النساء في رتبة ملازم ٣٣٪، رائد، ومقدم ٢١٪ ، عقيد ٣٪، وثلاثة نساء فقط وصلن إلى رتبة عميد[١].

العنف ضد المرأة

هناك ٦٠ وحدة لمكافحة ورعاية ضحايا العنف الأسري، و١٥ مركزًا للنساء ضحايا العنف، تعج بالحالات. ويكشف تقرير، تم تقديمه للجنة رسمية للنهوض بوضع المرأة، وتعرض ١٦ امرأة سنة ٢٠٠٥ وحدها للقتل بيد أزواجهن، بينما تقدمت أكثر من عشرة آلاف امرأة بشكاوى من تعرضهن للعنف داخل الأسرة. وفي عام ٢٠٠٤ تقدمت ٢١٠٠٠ امرأة بشكاوى لمركز مساعدة ضحايا الاعتداءات الجنسية، ولكن لم تفتح ملفات جنائية إلا لأقل من ٣٠٠٠ حالة فحسب. وفي عام ٢٠٠٣ تم رفع أكثر من ١٥٠٠٠ قضية من نساء ضد أزواجهن[٢].في عام ٢٠٠٣ تلقت الشرطة حوالي ٧٠٠٠ شكوى من اعتداءات جنسية مختلفة؛ اغتصاب، اغتصاب جماعي، محاولة اغتصاب، واعتداء جنسي، غشيان محارم، تحرش جنسي .... إلخ. وقد تلقى خط الطوارئ في ٢٠٠٣، حوالي ٤٧٠٠ شكوى، من نساء، وقُصَّر، تعرضن للعنف داخل الأسرة[٣].

منذ مطلع التسعينيات تفشت ظاهرة «الرقيق الأبيض»، حيث يتم جلب نساء

(١)النساء في الجيش الإسرائيلي، تقرير جمعية اللوبي النسائي في إسرائيل:
بتاريخ٨/ ٨/ ٢٠٠٩ http://www.iwn.org.il/inner.asp?newsid=19

(٢)العنف والتحرش، تقرير عن وضع العنف ضد النساء في إسرائيل، تقرير جمعية اللوبي النسائي في إسرائيل: http://www.iwn.org.il/inner.asp?newsid=49

(٣)النساء في إسرائيل، مركز أبحاث ومعلومات الكنيست«زركور»، أبريل/ نيسان٢٠٠٤، من موقع:
http://www.iwn.org.il/inner.asp?newsid=15

من الخارج وتشغيلهن في البغاء[1]. وتقول البيانات إن عدد النساء المستغَلات في البغاء حوالي ٣٠٠٠ امرأة، وفقًا لبيانات عام ٢٠٠٠، عدد كبير منهن من دول الكومنولث، وتتعرض تلك النساء للبيع والشراء، بين عدد من التجار، بعضهن يجبرن على البغاء تحت التهديد، وبعضهن خُطفن بالفعل من بلادهن، وهن يتعرضن لأبشع الاعتداءات، خلال إقامتهن في إسرائيل[2].

في ٢٠٠٣، طرحت لجنة التحقيق البرلمانية في قضية الرقيق الأبيض، استطلاعًا للرأي العام، كشف أن الرأي العام الإسرائيلي، لا يربط بين الإتجار بالنساء، وبين انتهاك حقوق الإنسان، وهي ترتبط في الذهن، غالبًا، بمشكلة العمال الأجانب، باعتبارهم «مشكلة»، ويكشف الاستطلاع عن عدم استبصار، بكل ما يتعلق بحقوق الإنسان وكرامته، والتنكر لأي شخص غير إسرائيلي. وقد واجهت إسرائيل انتقادًا، من لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، في ١٩٩٨، بشأن حقوق ضحايا تجارة الرقيق الأبيض، وهو ما تكرر في تقرير منظمة «أمنيست إنترناشيونال» ٢٠٠٠، بشأن جلب نساء من دول الكومنولث السابق، بهدف دفعهن للبغاء. في العام نفسه، ٢٠٠٠، صدر تقرير في الكونجرس الأمريكي، بشأن ترتيب الدول حسب ما تتخذه من قوانين وإجراءات، بشأن مكافحة تجارة الرقيق الأبيض، وكانت إسرائيل في قاع التقرير، حيث احتلت مكانًا في الشريحة الثالثة، والأخيرة، وهي الدول التي لا تنطبق عليها الحدود الدنيا، وفقاً لمعايير التقرير، ولا تتخذ أية خطوات في اتجاه ذلك. وكان من المنتظر أن تتعرض دول الشريحة الثالثة، لعقوبات اقتصادية، من جانب الولايات المتحدة، في ٢٠٠٣. ولكن تقرير الكونجرس صدر

(١) العنف ضد النساء، وزارة التعليم، مركز تكنولوجيا التعليم:
http://lib.cet.ac.il/Pages/item.asp?item=13368

(٢) سيجال زوز، العنف والتحرش والاتجار بالنساء، من موقع:
http://www.iwn.org.il/inner.asp?newsid=26

في ٢٠٠٢ ليرفع إسرائيل إلى الشريحة الثانية، بينما في تفاصيل التقرير، لم يحدث أي تغيير يذكر، يستند إليه، تغيير وضعها في التقرير[١].

التعليم:[٢]

تصل نسبة الأمية بين النساء ٤٪ تقريباً، مقابل ٦ , ١٪ بين الرجال، وهي تبلغ ٩ , ٢٪ بين اليهوديات، و١٠٪ بين العربيات، علاوة على ٣ , ٤٪ درسن من سنة حتى أربع سنوات، أما بين النساء البدويات، فالوضع أشد وطأة، حيث أن نصف نساء البدو أميات، و٢٠٪ لم تلتحقن بالتعليم، أبدًا. ويسيطر التعليم الديني على الطوائف الأفقر من بين اليهود، حيث نجد ٧٢٪ من بنات الطائفة الإثيوبية، تُلحقن بالتعليم الحكومي- الديني[٣].

بالرغم أن النسبة بين الفتيات، فيما يتعلق بالتقدم لاختبار الثانوية، والنجاح في هذا الاختبار، أعلى من الفتيان، ولكن نسبة التحاق الفتيان بالجامعة أكبر ٨٧٪، مقابل ٨٥٪، بسبب اختيار المواد المؤهلة لدخول الكليات، وفي القطاع العربي ٦٤٪، مقابل ٦١٪[٤].

تقول «طال تامير» إن هذه النسب مرجعها إلى الرسائل المباشرة وغير المباشرة، التي تستقبلها البنات، من المجتمع المدرسي الأضيق، ومن المجتمع الأوسع، فهناك درجة ما من التقاعس، عن الإلتحاق بالمواد الدراسية المؤهلة، لدخول الكليات، وبالتالي بالخروج إلى سوق العمل، ولا يمكن إرجاع التقاعس، إلى تدني القدرات،

---

(١)المرجع نفسه.

(٢)تعليم النساء في إسرائيل، تقرير جمعية اللوبي النسائي في إسرائيل:
http://www.iwn.org.il/inner.asp?newsid=325

(٣)المرجع نفسه.

(٤)المرجع نفسه.

حيث أن نسبة النجاح، والتفوق، في مواد الحاسب الآلي بين البنات أعلى منها بين الأولاد، كما أن نسبة من يدرسن الحاسب الآلي بين العربيات، هي ضعف اليهوديات. نسبة الرسوب بين البنات، أقل من الأولاد، أما اختبار «البسيكومتري» وهو اختبار ضروري لدخول الجامعة، فإن متوسط درجات الفتيات تقل فيه عن الفتيان بـ ٤٠ نقطة، وهناك من يعلق بأن طريقة الامتحان، لا تناسب الفتيات، نفسيًا[١].

ترتفع نسبة الرسوب بين بنات القطاع العربي، واليهود الشرقيين والإثيوبيين، ودول الكومنولث، وبالرغم من ارتفاع نسبة النساء الحاصلات على درجات أكاديمية؛ (ليسانس/ بكالوريوس، ماجستير، دكتوراه)، قد ارتفعت بشكل ملحوظ، من ١٩٨٥، حتى ٢٠٠٥، حيث أصبحت تفوق نسبة الرجال، إلا أنها ترتفع بين الأشكنازيات عن الشرقيات، حيث تصل نسبة الحاصلات على شهادة جامعية بين الاشكنازيات ٢٥٪، مقابل ١٥٪ من الشرقيات، وفي الماجستير ٩٪، مقابل ٣٪، وفي الدكتوراه ١٪، مقابل ٢,٠٪[٢].

وبالرغم من تقدم النساء عن الرجال في التعليم، فإن ذلك لا يُترجم في شكل وظائف، ٢٠٪ من النساء تعملن في مجال التعليم، وهن يشكلن ٨٠٪ من العاملين في هذا المجال، وهذه النسبة تقل كلما ارتفع المستوى الدراسي، حيث أنها ٩٩٪ في التعليم الأساسي، ٧١٪ في الثانوي، في القطاع اليهودي، وتقل إلى ٤٢٪ في القطاع العربي. كما أن أجر المدرسات من أقل الأجور في العالم[٣].

***

(١)المرجع نفسه.

(٢)المرجع نفسه.

(٣)المرجع نفسه.

النساء وسوق العمل

تذكر بيانات المكتب المركزي للإحصاء، في إسرائيل، وفقًا لبيانات ٢٠٠١، أن النساء تشكلن نصف القوى البشرية العاملة في القطاع المدني. بينما ترتفع نسبة النساء العاملات، بين النساء عامة، وتقل نسبة الرجال العاملين، بين الرجال عامة[١].

يتدني مستوى أجور النساء عن الرجال، حيث تبلغ أجورهن ٦٢٪ من أجر الرجال، وفي الأعمال التي يقاس فيها الأجر بساعات العمل، يبلغ أجر المرأة، في الساعة ٨٣٪ من أجر الرجل. وهذه النسب قد تدنت أكثر في ٢٠٠٢، عن ٢٠٠٠. والفجوة بين أجور النساء، والرجال لا تزال موجودة حتى في الوظائف المرموقة، وهذه الفجوة تتسع كلما قلَّ المستوى التعليمي، ففي الوظائف التي لا تتطلب قدراً من التعليم، يبلغ أجر المرأة ٥٥٪ من أجر مثيلها الرجل. وفي الأعمال الحرة يبلغ أجر المرأة ٦١٪ من مثيلها الرجل[٢].

يتركز تشغيل النساء في الأعمال التي تعد «نسائية»، وفقاً للنظرة التقليدية، وهي الوظائف الكتابية، والتعليم، ورعاية الأطفال، والمسنين، والمرضى، والخدمات، من نظافة، وطهي، وغسيل وبيع....إلخ[٣]. وتشكِّل النساء ٩٪ من المديرين في إسرائيل، وبينما تقوم، حالياً، بعض الجهات الخاصة بعملية الاختبار، والتقييم، للمتقدمين لشغل الوظائف الإدارية، وفقاً لمعايير عدة، وتشير نتائجها إلى التوصية بصلاحية نسبة أكبر من النساء للمناصب الإدارية، وهنَّ، في الوقت نفسه، من ذوات الأصول الأوروبية، ومن غير المتزوجات، ولكن في الواقع يتم

(١)سيجال زوز: النساء في سوق العمل، التمييز في الأجور.
http://www.iwn.org.il/inner.asp?newsid=32

(٢)المرجع نفسه.

(٣)المرجع نفسه.

تفضيل الرجال[1].

الصورة المطروحة للمرأة الصهيونية

سوف نتناول في هذه السطور الصورة المطروحة للمرأة الصهيونية، في مجالات مختلفة، كالرسم، والأدب، والسينما، والكتب الدراسية، والإعلانات التجارية.

كان رسامو العشرينيات، من أبناء الهجرة الثالثة، القادمين من شرق أوروبا، يحملون القيم الطلائعية، وقيم العمل، والبناء، وكذلك من أبناء الهجرة الرابعة، من بولندا، وهم من الطبقة الوسطى. في لوحة القيلولة، لمناحم جوتمان، تصور رجلاً وامرأة، يحملان ملامح أوروبية، على خلفية طبيعية خضراء، تصف اللوحة مشهداً يوتوبياً مأمولاً، من بين ملامحه، تقليل درجة التمايز بين الرجل والمرأة. مقابل لوحات أخرى للرسام نفسه، لشخصيات عربية لوحة «حاملة الجرة» لفلاحة عربية، يبرز الرسام استدارة، وضخامة فخذيها، وصدرها، فهي تمثل المكوِّن الأنثوي للأرض، والخصب. والتمايز الواضح بين تصوير الرجل، والمرأة، يظهر في تصويره للفلاحة العربية، مقابل الراعي، في لوحة «راعي الماعز». وفي لوحة «الخطيبان»، للرسام اليهودي رئوفين روفين، المهاجر من رومانيا، يصور نفسه وخطيبته، شخصيات تحمل ملامح أوروبية، المرأة تقف بجوار خطيبها، منتصبة القامة، على خلفية مدينة تل أبيب، وصور القوارب، والطائرة، رمزاً للهجرة[2].

تُقدَّم المرأة في السينما الإسرائيلية، من رؤية جنسية، من خلال تقصي الكاميرا لمفاتنها، بنظرة رجل نهم. في فيلم «رَك هايوم - اليوم فحسب» ١٩٧٦، شخصية

(١) ريفا زيف: الرجال للإدارة والنساء للسكرتارية، دورية «ناجا»، عدد٢٢، خريف١٩٩١.
http://lib.cet.ac.il/pages/item.asp?item=3127&kwd=1563

(٢) الفن التشكيلي، سنوات العشرينيات، والانتقال من القدس إلى تل أبيب: موقع:
http://w3.kfar-olami.org.il/asaf/pedagogical/omanut/2004/1.6.0413.doc .

«ستلا» الأشكنازية التي تذهب إلى السوق الشعبي، بملابس غير ملائمة، وتلفت نظر الجميع بمشيتها، وطريقة كلامها، وبعد ذلك، وخلال مكالمة هاتفية مع عشيقها، تمر الكاميرا على جسدها، وملابسها التي تصف، وتشف، ثم يأتي عشيقها، السفارادي، ساسون، ليضاجعها، ويطأ كبرياء الأشكناز، بعامة، وزوجها الطبيب، بخاصة[1].

إن المرأة الشرقية، كما تظهر، مثلاً، في فيلم «جفعات ٢٤ إيناه عوناه- تلّة ٢٤ لا تجيب»، ليس لها ماض، لا أهمية لتاريخها. المرأة السفاردية، ضحية مجتمعها، يأتي البطل الأشكنازي لينقذها، ويعيد زرعها في مجتمع «الصباريم»، وهي تيمة متكررة لتبرير السيطرة، خاصة في الأفلام التي تروِّج للاستعمار، ولم تخلُ منها حتى الأفلام الأمريكية، التي تُروِّج للاحتلال الأمريكي للعراق، مؤخرًا. وبينما توصف المرأة السفاردية، في قالب نمطي، كمضطَهَدة، وسلبية، تنتظر الخلاص من البطل الأشكنازي؛ تأتي بطلة فيلم «المنزل بشارع ٣» لا تحمل الصورة السلبية، بل يُروى الفيلم، من وجهة نظرها، وهي ليست ضحية الرجل، أو المجتمع الشرقي، بل ضحية المؤسسة الحاكمة. لكن النظر إلى قضية المرأة، من هذا المنطلق، غير شائع[2].

في فيلم «شاحور- أَسوَد»، الذي يتحدث عن أبناء الجيل الثاني للمستوطنين، تمارس بطلته المغربية السحرَ الأسود، الذي توارثته من بيئتها، إنه بمثابة العالم التي تسيطر عليه نساء بيئتها، مقابل العالم الواقعي، الذي يسيطر عليه الرجال. إنه جزء من هويتها كيهودية مغربية، ومحاولتها للتنصل من تراثها، يفقدها قدراتها السحرية، وتنتهي كنبتة اجتُثت من جذورها، فلا ماضي، ولا مستقبل، لا تنجح كزوجة وأم.

(١) الشرق والغرب في السينما، أبحاث الجامعة المفتوحة، من موقع:
http://www.tapuz.co.il/blog/print.asp?EntryId=1391346
،بتاريخ: ١٧ فبراير/ شباط ٢٠٠٩.

(٢) المرجع نفسه.

نظرتها تصبح فاترة، إنها تنجح في شروط القبول للمجتمع الإسرائيلي، لكنها في المقابل، تفقد جذورها، وإنسانيتها كامرأة.

لكن الفيلم يتحاشى أية مقارنة حقيقية، مع المجتمع الأشكنازي، ففي المدرسة، تسعى البنات لتصبحن الأفضل، على مستوى بلدات التنمية، ليس أكثر، وهي البلدات التي تضم المهاجرين الفقراء، من البلدان العربية، والإسلامية. فلا خروج عن هذا الإطار الضيق. تزول أسطورة الوطن الصهيوني، فالبيت فاتر، خالٍ، والطرق مقفرة، غير مأهولة، البلدة لا تحمل إسماً، أو حتى ملامح مميزة[1].

في فيلم «إيرتس حداشاه - بلاد جديدة»، وهو للمخرج نفسه، يتحدث، أيضاً، عن مجتمع المهاجرين، في المعسكرات الانتقالية «المعباراه» لا تزال المرأة الشرقية خاضعة للرجل، ولا تظهر المرأة الأشكنازية، في صورة مغايرة كثيراً، بالنسبة للرجل الأشكنازي، فالأخ الذي هاجر مع أخته، هرباً من النازيين، والذين لم يجدا بديلاً غير فلسطين، يهرب من أخته، التي تذكِّره بماضيه الشتاتي، ويرتدي ملابس الصباريم، فهو يغير المظهر فحسب، لكن الحقيقة تقول، إنه ليس هناك طلائعية، ولا عمل يدوي، ولا أخوة بين الأشكناز والسفاراد، ولا مساواة بين المرأة والرجل. لكن أخته، أو ماضيه الشتاتي، تبحث عنه وترفض أن تفارقه، إنها تشعر بالضياع، في مهجرها، تفتش، عبثًا، عن ماضيها، ببحثها عن أمها، الميتة. المرأة السفارادية، تقف في موقع مركزي في القصة، لكنها لا تتمرد على وضعها، وإن لم تَبدُ في دور الخضوع والسلبية. إنها مركز البيت الشرقي، وكينونتها في احتفاظها بهويتها الشرقية، وليس وفقًا للنموذج الأشكنازي، الذي يُهمِّش دور الأسرة والبيت، في سبيل المشروع[2].

بطلة فيلم «كُردانياه - كُردية» ١٩٨٤، التي يُروى الفيلم من وجهة نظرها،

(١)المرجع نفسه.

(٢)المرجع نفسه.

تنعكس مشاعر اضطهاد الأنثى، في خوفها من كل ما هو أنثوي فيها، البلوغ، الزواج، الولادة...يغطي كل ذلك، على كونها طفلة وُلدت لأسرة شرقية، تعيش في معسكر انتقالي «معباراه»[1].

فيلم «روفيه حوليوت - البندقية الخشبية»، لإيلان موشينزون١٩٧٩، يتناول امرأة من الناجين من النازية، كشخصية ثانوية، وهي أم يوناثان، لا تنجح في عقد صلات اجتماعية، تعد غريبة عن وسطها، ترفض الحرب واستخدام العنف، وبالرغم من أن لها أسرة ومنزل، تفتقر إلى دفء الوطن والبيت، إنه هناك في موطنها بأوروبا. امرأة أخرى هي «فلسطينا»، التي تسكن في كوخ على الشاطئ، تنتظر الخلاص، أن يأتيها من الغرب، أو أن ترحل هي عائدة إلى هناك، والفيلم يصورها كمخبولة[2].إن المقابلة بين الشتات وبين الصهيونية، توضع في إطار علاقة بين الضعف والسلبية الأنثوية، وبين القوة الذكورية.

فيلم «رجاعيم - لحظات»، للمخرجة ميخال بَت آدام، ١٩٧٩، يتمحور حول جسد امرأتين، ولكن حتى هذا الدور الجنسي للمرأة، لا يجعلها محرك الأحداث، وإنما يتم من خلال نظرة رجل إليهم، مع أن المخرجة امرأة. إن الفيلم، وغيره من الأفلام والنصوص، تضع المرأة، بصفتها جزءًا من العمل، أو مستهلكة له، في نفس الوضع الذي حدده لها المجتمع التقليدي، كتابعة للرجل، وكجزء من المجتمع الذكوري، فحتى أفعالها، هي ردود أفعال لهذا الإطار الذكوري. إنها لا تبدو كـ«آخر» ندّ، بل كسلعة، للشخصية الذكورية للفيلم، وللمشاهد فيما بعد. إن ذلك

(١)أورلي لوفين، المرأة في السينما الإسرائيلية، دراسة ضمن: نافذة على حياة النساء في المجتمعات اليهودية، من إصدارات مركز زلمان شازار للدراسات، ص٣٤٩-٣٧٣. نسخة إلكترونية من موقع:
http://www.amalnet.k12.il/sites/commun/library/cinema/comi0338.htm
بتاريخ: ٢٤مارس/ آذار٢٠٠٩.

(٢)الشرق والغرب في السينما. مرجع سبق ذكره.

يعكس ثقافة الطبقة الحاكمة في المجتمع، التي تضع المرأة في هذه المكانة التقليدية، مهما اختلف الشكل الخارجي[1].

إن وضع المرأة في السينما الإسرائيلية على هامش العمل، هو انعكاس لوضعها الاجتماعي، إنها زوجة المجنَّد، أو صاحبته، الداعرة أو العانس، ليس لها وضع مهني محدد، وإن ذُكر، فإنها توضع في مهن محددة، مُدرسة، مدربة، ممرضة....الخ، كما أن الوضع المهني غير محوري في تكوين شخصيتها، ولا في سياق الأحداث، حتى وإن قامت بدور اقتصادي مهم في النص، كأم معيلة تخرج للعمل، أو تتولى إدارة مشروع تجاري ملك للأسرة، مثلاً، فإن دورها الأساسي، هو أرملة الأب المتوفى، أو أم، أو أخت المجنَّد الذي ذهب للحرب[2].

بالرغم من أسطورة التحرر، والحرية الجنسية، لدى الإيديولوجية الصهيونية، فإن الأدبيات الصهيونية تجعل الهوِّية الجسدية، والجنسية، خاضعة للهوية القومية. أية محاولة لوضع المرأة كـ«آخر»، تصطدم بالواقع الاجتماعي - الاقتصادي، للصهيونية[3].

في فيلم «إلِف نشوتاف شل نفتالي، نساء نفتالي الألف» ١٩٨٩، للمخرجة ميخال بت آدام، ثلاث زوجات لـ«نفتالي»، يمتن دون معرفة السبب، وهو يعتقد أنه هو السبب، فلا يحجم عن الزواج، ولكن يتزوج من فلورا، دون أن يضاجعها، ينتهي بها الحال، بأن تحمل من رجل آخر، فيقتلها زوجها، بالسم الذي أرسلها بنفسها لإحضاره للفئران من منزل أمها. شخصيةٌ أخرى هي «زليخة» التي تقف الأحكام الدينية في سبيل زواجها ممن تحب، وهي ترفض الزواج، بدون حب، حتى تموت. الشخصيتان تكسبان تعاطفنا، ولكن الأُولى كان جزاءها القتل، لخروجها

(١)أورلي لوفين، مرجع سبق ذكره.

(٢)المرجع نفسه.

(٣)المرجع نفسه.

عن ناموس المجتمع الذكوري، والأخرى، اكتفت بالمقاومة السلبية، حتى ماتت[١].

في فيلم «قصص تل أبيب» ١٩٩٢، ثلاث نساء يعملن، الأولى في صحيفة محلية، لكنها تفشل وتُفصل، والثانية شاعرة، تحقق نجاحًا محدودًا، والثالثة «مُصممة» في بلد لا يعطي لمهنتها اعتبارها. لقد اقتحمن مهن، وإن لم تكن شديدة الذكورية، لكنها غير المهن النسوية التقليدية، فلم يكتب لهن النجاح، بدرجات، ولأسباب متفاوتة. امرأة أخرى هي «تكفاه»، واسمها يعني الأمل، هي أم مُعيلة، هجرها زوجها، لا تستطيع الوفاء بوعودها لأولادها، إنها ترفض الخضوع للابتزاز الجنسي من رئيسها في العمل، لكنها تظل معلقة، وعندما تعثر على زوجها، بالمصادفة، تحاول مطاردته، وتخالف القانون، وتذهب للسجن. إن «تكفاه» تناضل كأم، وكامرأة عاملة، لكنها لا تستطيع الحصول على حقوقها الإنسانية، من المؤسسة الدينية، وعندما تسنح لها الفرصة، تقع في مخالفة، وتعاقب على الفور[٢].

في المجموعة القصصية «لوسانا»[٣]، ٢٠٠٢، لا تزال المرأة هي التي تحرص على مكانتها الاجتماعية - الاقتصادية الحالية، وغير مستعدة للنضال من أجل تغيير ذلك، ففي أحد المواقف، على سبيل المثال، يقرر الزوج الثري أن يحجز تذكرتين في الطائرة، على الدرجة السياحية، فتتذمر لأنها ليست على درجة رجال الأعمال؛ وتتكرر المواقف، التي تعكس صورة شديدة التقليدية للمرأة، الجدة التي تجلس في البيت تتصفح المجلات، والأم التي تحضر العشاء للأب والابن، وكلها مواقف تعكس الصورة التقليدية للمرأة اليهودية، وهي من وجهة نظر ذكورية[٤].

---

(١)المرجع نفسه.

(٢)المرجع نفسه.

(٣)موشيه بن هاروش، «لوسانا»، إسترولوج، تل أبيب،٢٠٠٢.

(٤)متياهو شموئيلوف، الهجرة بالأمس، واليوم، وغدًا، موقع:
http://stagemag.co.il/Articles/378
بتاريخ: ١٢ نيسان (إبريل) ٢٠٠٩ .

تشير دراسة أجريت على الكتب الدراسية، إلى أن الكتب الدراسية، بشكل مقصود، أو غير مقصود، تساهم في تكريس وضع تقليدي للعلاقة بين النوعين، حيث تعج الكتب الدراسية الإسرائيلية بصور نمطية تضع المرأة في مرتبة أقل من الرجل، من حيث صفاتها ومواهبها وقدرتها، والدور الذي تقوم به في المجتمع[1]. كما أظهر بحث جماعي أجري على الكتب الدراسية الإسرائيلية، أن الصورة التي توضع في النساء (طفلة/ امرأة)، باكية، مهيضة، غير مستقلة، تحتاج لذكر يرعاها، حمقاء وغير عقلانية، فاشلة، خيالية، مهتمة بزينتها وأناقتها، شريرة، مزعجة، غير فعالة ولا تفيد المجتمع، دورها في خدمة غيرها، غير محددة الاسم أو الهوية[2].

يسهم الإعلام الإسرائيلي، خلال تغطية للأحداث العسكرية، في تنحية دور النساء. على سبيل المثال، في تغطية حرب لبنان الأخيرة، من بين ١٧١٤ تقرير تلفزيوني، احتلت النساء ٥٪ منها، واحتلت١٪ فقط من الافتتاحيات، واقتصر الأمر على الإسرائيليات اليهوديات فحسب. شملت التغطية ثلاثة مجالات: الأول، وهو الأغلب، الجبهة الداخلية الإسرائيلية، حيث ظهرت النساء إما كضحايا للحرب، أو كراعيات للأطفال، والمرضى، والعجائز، في أسرهن، وهن غالبًا من الشرقيات. أما المجال الثاني فكان في تغطية أخبار أُسَر الجنود الإسرائيليين، وظهرت فيها أمهات، وبنات، وزوجات، جنود إسرائيليين، قُتلوا أو أُصيبوا. أما المجال الثالث، فكان تمثيل النساء فيه هامشي للغاية، وهو مجال النشاط السياسي،

(١)د.صوفيا ميلر: انعكاس الصور النمطية الجنسية في كتب التعليم الحكومي في إسرائيل، دورية «هاحينوخ أو سفيفو»، عدد١٩٩١،١٣، من موقع:
http://lib.cet.ac.il/pages/item.asp?item=3089

(٢)د. صوفيا ميلر: صورة المرأة في الكتب الدراسية الغسرائيلية، مجلة «يهدوت حوفشيت»، عدد٨، مارس ١٩٩٦. من موقع: http://www.free-judaism.org/76682/%D7%93%D7%9E%D7%95%D7%AA-%D7%94%D7%90%D7%A9%D7%94-%D7%91%D7%A1%D7%A4%D7%A8%D7%99-%D7%94%D7%9C%D7%99%D7%9E%D7%95%D7%93

بالرغم من وجود شخصية مثل وزيرة الخارجية تسيبي ليفني، ونظيرتها الأمريكية كوندليزا رايس، احتلتا مكانا أساسيًا في هذا المجال، فإن النساء، لم يتم عرضهن، تقريباً، كناشطات في هذا المجال، ومن ظهرن كن أشكنازيات[1].

كانت التقارير التي تتناول أوضاع النساء ونشاطهن، تُرجأ إلى نهاية الأخبار، وتعرض باعتبارها أخباراً هامشية، وغير هامة. كما أنه لم تخصص مادة إعلامية لمعاناة النساء الخاصة خلال الحرب. وقد استخدم الإعلام الإسرائيلي عدة آليات تصب، في النهاية، في إطار التعامي، وتجاهل النساء، وتصوير الحرب، كشأن خاص بالرجال، ومع الأخذ في الاعتبار محورية الحرب في المشروع الصهيوني، فإن ذلك يعطي شرعية لتهميش المرأة بداخله، وتحديدها فيما يريده المشروع. لايزال الإعلام الإسرائيلي حقلاً ذكوريًا، فنسبة النساء، وإن كانت في تزايد، إلا أنها لا تمثل ثقلاً، خاصة في المواقع القيادية، كما أن تغطية الأحداث العسكرية، والسياسية قاصرة على الرجال، دون النساء[2].

تضع الإعلانات التجارية الرجل، في مرتبة أعلى من المرأة، ولو حدث العكس، فإن ذلك يكون في إطار ساخر، هزلي، لا يعطي للمشاهد إحساسًا بجدية الفكرة، تضع المرأة، غالبًا، في دور الأم، وربة المنزل، توصف بالرقة، والانصياع، كما تعرض، في كثير من الأحيان كسلعة جنسية، بهدف ترويج السلعة الأساسية، وإن كان، في الفترة الأخيرة، بدأ تسويق الرجال الدور نفسه، لكن المرأة، في أحسن الأحوال، هي تابعة للرجل[3].

---

(١) د.هاجار لَنَف: الأم العبرية، والأم العبرية وحسب، نظرة نوعية على تغطية حرب لبنان الثانية في التلفزيون الإسرائيلي:
http://www.keshev.org.il/FileUpload/KESHEV-DECEMBER2007-HEB.pdf بتاريخ: ديسمبر/ كانون أول ٢٠٠٧.

(٢) المرجع نفسه.

(٣) د.عنات بيرست: النساء كأشياء، شخصيات الرجال والنساء في الإعلانات الإسرائيلية، دورية «عَل ما»، العدد١٠، ديسمبر ٢٠٠١. من موقع:
http://lib.cet.ac.il/pages/item.asp?item=8540&kwd=1563